مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

العدد السابع – كانون الاول – 2023 / December

الأنشطة السابقة للعودة الطوعية والامنة للنازحين في العراق

م.م عقيل تكي صالح العارضي[1]
[1] مديرية تربية النجف، العراق

Aqeeltake86@gmail.com

ملخص. كثيراً ما يسفر عن اعمال العنف او النزاع المسلح عن تشريد المدنيين من سكان المناطق التي تدور تلك الاعمال فيها حيث يضطر هؤلاء الناس الى ان يتركوا جميع ما يمتلكونه ورائهم ويقطعون مسافات بعيدة في الغالب سيراً على اقدامهم بحثاً عن ملاذاً امن بعيداً عن اعمال العنف. ونظراً للوضع غير المستقر الذي يجده الكثير من النازحين والمشردين داخل حدود دولهم انفسهم فيه فأنهم يشكلون نسبة عالية من المستفيدين من أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تضطلع بها اذ تسعى الحكومات في تلك الدول الى السعي الحثيث من اجل ضمان عودة طوعية وامنة لمواطنيها النازحين ولابد من اجل تحقيق ذلك ان يسبق تلك العودة الطوعية والامنة أنشطة تحقق اكبر قدر ممكن من الضمانة لتلك العودة حيث تسعى تلك الحكومات الى تحقيق ذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة في الجانب الإنساني والتي من ابرزها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

Abstract. Acts of violence or armed conflict often result in the displacement of civilians from the areas in which these acts take place، as these people are forced to leave everything they own behind and travel long distances، often on foot، in search of a safe haven away from acts of violence. In view of the unstable situation in which many displaced persons and displaced persons find themselves within the borders of their countries، they constitute a high percentage of the beneficiaries of the activities of the International Committee of the

Red Cross that it carries out، as the governments in those countries strive to strive to ensure the voluntary and safe return of their displaced citizens. To achieve this، that voluntary and safe return should be preceded by activities that achieve the greatest possible guarantee for that return، as those governments seek to achieve this in cooperation with international organizations specialized in the humanitarian aspect، the most prominent of which is the International Committee of the Red Cross.

1. المقدمة

1.1. اولاً: موضوع البحث

تعد النزاعات المسلحة والتوتر السياسي الذي قد يصيب أي بلد، سبباً في حركة نزوح انتقالية إجبارية للسكان، ترغم المواطنين على ترك منازلهم وتهدد استقرارهم إلى مكان آخر بعيداً عن مناطقهم الاصلية، ليعيشوا في حالة من عدم الاتزان والفرار من العنف والاضطهاد، لتظهر مشكلة ترافق رحلة نزوحهم إلى حين عودتهم إلى ديارهم، ألا وهي مشكلة حقوقهم وحرياتهم التي يجب أن تصان من قبل حكوماتهم، الامر الذي يلقي على عاتق تلك الحكومات حماية حقوق النازحين داخليا والسعي الى اعادتهم الى مناطقهم التي نزحوا منها عودةً طوعيةً وأمنة، ولا يكون ذلك الا بأتخاذ جملة من الخطوات لتحقيق ذلك ولعل من بينها القيام بالانشطة السابقة للعودة الطوعية والامنة كتلك المتعلقة بجمع المعلومات عن النازحين ومناطق عودتهم وما تبذله الجهات المختصة من جهود لتشجيع النازحين العائدين كتوفير فرص العمل واعادة اعمار مساكنهم فضلاً عن اعادة تأهيل القوات الامنية المتواجدة في تلك المناطق انسجاماً مع الفهم الحقيقي لحقوق الانسان وكيفية التعامل مع العائدين من النازحين.

1.2. ثانياً: أهمية البحث

تكمن اهمية بحثنا في بيان الانشطة السابقة لعودة النازحين الواجب مراعاتها من قبل الحكومات المحلية والمركزية لتشجيعهم على العودة الى مناطقهم التي نزحوا منها من جهة ولضمان العودة الطوعية والامنة لهم من جانب اخر.

1.3. ثالثاً: مشكلة البحث

على الرغم من سعي الحكومات التي توالت على حكم العراق لحسم ملف النازحين وعودتهم الطوعية والامنة الى مناطقهم الاصلية، والتي كان اخرها الحكومة الحالية التي اكدت التزامها بحسم هذا الملف

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

خلال مدة (ستة أشهر) من تاريخ تشكيلها، الا ان عدم وجود رؤية واضحة حول الخطط المتبعة من قبلها لحسم هذا الملف، فضلاً عن ضعف التنسيق بين المؤسسات الوطنية والدولية لتنفيذ تلك الخطط الامر الذي من شأنه ان يؤثر سلباً في حسم ملف عودة النازحين الطوعية والامنة الى مناطقهم الاصلية ضمن المدد المحددة له.

1.4. رابعاً: نطاق البحث

يتحدد نطاق البحث في بيان دور المؤسسات الوطنية وكذلك المنظمات الدولية ذات الصلة بالنازحين فيما يتعلق بالانشطة السابقة لعودة النازحين الطوعية مع الاستعانة بالمصادر الاخرى، كلما استدعى موضوع البحث ذلك.

1.5. خامساً: منهج البحث

سوف نعتمد في البحث على أساليب البحث القانوني العلمي، حيث اخترنا المنهج الوصفي من خلال استعراض الانشطة السابقة على عودة النازحين الطوعية والامنة المتخذة من قبل المؤسسات الوطنية وجهود المنظمات المحلية والدولية ذات الصلة بموضوع بحثنا.

1.6. سادساً: هيكلية البحث

ايفاءً بما تقدم سنقسم هذا البحث على مطلبين تسبقهما مقدمة وعلى النحو الاتي:

المطلب الاول / الانشطة المعلوماتية والانشطة الاتفاقية

الفرع الاول / الانشطة المعلوماتية

الفرع الثاني / الانشطة الاتفاقية

المطلب الثاني / الانشطة التشاورية والانشطة الاخرى

الفرع الأول / الانشطة التشاورية

الفرع الثاني / الانشطة الاخرى

وسننهي البحث بخاتمة تتضمن أهم ما سنتوصل إليه من نتائج وتوصيات.

2. الانشطة المعلوماتية و الاتفاقية

من اجل ضمان العودة الطوعية والامنة للنازحين لمناطقهم التي نزحوا منها لابد أبتداءً جمع المعلومات عن النازحين العائدين ومناطق العودة ومدى توفر سبل العودة الطوعية والامنة لهم فضلاً عن عقد الاتفاقيات التي تسهم في الدمج المجتمعي للنازحين وتعزز الحماية لهم.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ولغرض بيان تلك الانشطة سنقسم هذا المطلب الى فرعين سنتناول في الفرع الاول الانشطة المعلوماتية وسنتطرق في الفرع الثاني الانشطة الاتفاقية.

2.1. الفرع الاول: الانشطة المعلوماتية

تعد عملية جمع المعلومات المرحلة الأولى بعد الاستهداف وهذه المرحلة لا غنى عنها للغاية لتحديد خدمات الهدف وسلوكه ونشاطه، فالمعنى الحرفي لجمع المعلومات هو معرفة جميع أنشطة الهدف.

ولما كان هدفنا ضمان العودة الطوعية والامنة للنازحين الامر الذي يقتضي منا الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن النازحين العائدين و مناطق العودة، فكلما زادت المعلومات التي لدينا حول الهدف، زادت فرصنا في تحقيق افضل النتائج وهي (العودة الطوعية والامنة للنازحين) وعليه سنتطرق في هذا الفرع الى اولاً: جمع المعلومات عن النازحين العائدين وثانياً: جمع المعلومات عن مناطق العودة وعلى النحو الاتي:

2.1.1. اولاً: المعلومات المتعلقة بالنازحين

وهنا لابد لنا ابتداءً جمع المعلومات عن الاسر النازحة من خلال الاستعانة بالسلطات المحلية والجهات الاخرى الساندة لها من اجل توفير المؤشرات والبيانات اللازمة عن الاسر العائدة من النازحين لتكون اداة حقيقية للكشف عن احوال تلك الاسر ومعرفة الجهة او الجماعة التي ينتمون اليها سواء كانت جماعة سياسية او اجتماعية او اثنية او دينية وماهي المخاطر والمعوقات التي تعترض سبيل عودتهم الى مناطقهم الاصلية التي نزحوا وماهو عدد تلك الاسر، وهل هناك مدى زمني يمكن تحديده لغرض العودة.

حيث قامت الحكومة المركزية والمتمثلةً بوزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء بالشراكة مع وزارة الهجرة والمهجرين والمساعدة التي قدمتها اللجنة العليا للاغاثة وايواء العوائل النازحة فقد اجرت المسح الوطني للنازحين في المناطق التي نزحوا اليها لغرض اعداد قاعدة بيانات عن الاسر النازحة من اجل معرفة الاوضاع التي يعيشونها والتي تمكنها من وضع الخطط المناسبة لتلبية احتياجاتهم ومعالجة تلك المشاكل التي تواجههم بسبب النزوح (وزارة التخيطيط، 2014: 19)، كما تتعهد الحكومة المركزية بأتخاذ كافة الاجراءات الرسمية لتسهيل تسجيل الاشخاص النازحين سواء كانوا في المناطق الحضرية او الريفية من خلال المكاتب الوطنية والمحلية الحكومية وبما يعزز فكرة المصالحة والحوار بين الطوائف والاعراق (وزارة الهجرة والمهجرين، 2008: 10)، كما يقع على عاتق مختار المنطقة حسب قانون

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

المختارين رقم 13 لسنة 2011 المعدل، مسك سجل خاص للعوائل الوافدة او النازحة ضمن منطقة عمله (قانون المختارين رقم 13، 2011).

هذا وقد تضمن المنهاج الحكومي لرئيس مجلس الوزراء الحالي " التزام الحكومة بأعادة النازحين الى مناطق سكناهم خلال ستة اشهر من تشكيل الحكومة بما في ذلك نازحو جرف الصخر بعد تدقيقهم امنياً " (المنهاج الحكومي لرئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، بلا ت.: 23) اذ اعلنت وزارة الهجرة والمهجرين مباشرتها من خلال ملاكاتها بعملية عودة العائلات، ممن يسكنون في مخيمات كركوك وديالى وصلاح الدين ونينوى والانبار وبغداد وكربلاء (جهاكير، 2022) الا انه وعلى الرغم من التزام الحكومة وفقاً لبرنامجها الحكومي باعادة النازحين الى مناطق سكناهم وهذا الالتزام مقترن بشرط التدقيق الامني، الا ان الغريب في الامر هو صدور قرار في 9 تشرين الثاني / نوفمبر 2022 من قبل رئيس مجلس الوزراء يلغي فيه التدقيق الامني، ونرى ان هذا القرار من شأنه ان يؤثر سلباً على الوضع الامني في تلك المناطق فمن جهة انه يعد نسفاً للجهود التي بذلت من قبل الجهات الامنية طيلة تلك الفترة ومن جهة اخرى انه قد يؤدي الى عودة تسلل (تنظيم داعش الارهابي)، وكان الافضل من وجهة نظرنا بدلاً من قيام الحكومة المركزية بالغاء التدقيق الامني ان تقوم بأتخاذ اجراءات تسهل من عملية التدقيق الامني وتسريعه بتسخير جهود الجهات المعنية في سبيل تحقيق ذلك مع فرض الرقابة على لضمان تحقيق تلك الاجراءات.

2.1.2. ثانياً: المعلومات المتعلقة بمناطق العودة

ويقصد بها جمع المعلومات ذات الصلة بسكن النازح ومدى توفر فرص العمل في مناطقهم الاصلية التي يرغبون بالعودة اليها وما يمكن ان يحدث من مشاكل او معوقات قانونيةً كانت ام اجتماعية من شأنها ان تعترض سبيل العودة الطوعية والامنة للنازحين.

حيث يعد من بين المشاكل التي تعترض سبيل عودة النازحين الى مناطقهم الاصلية هو عدم توفر فرص عمل وسبل العيش وعدم توفر المكان الملائم للسكن وتوقف المشاريع الاقتصادية (منظمة الدولية للهجرة في العراق، 2018: 4) فضلاً عن المعوقات الامنية.

اذ يقع على عاتق الحكومة الوطنية المسؤولية في ايجاد الحلول للمشاكل الجوهرية التي تعترض النازحين بشكل عام واعانتهم على العودة الطوعية الامنة من خلال توفير الظروف المناسبة للعودة (فالح، 2017: 169–171)، فالنظر لا ينصرف الى عودة النازحين دخلياً بل الى النظر في احتياجاتهم

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الاساسية وتوفيرها وهم يحتاجون الى الدعم الكافي لذلك، وان (حق العودة) يعد ضمانةً اساسية وانصافاً للاشخاص النازحين داخلياً (مركز الميزان لحقوق الانسان، 2008: 13).

لذا يعد ملف اعادة النازحين الى مناطقهم من ابرز المحاور التي يتضمنها البرنامج الحكومي الذي انتهجته الحكومات العراقية (المنهاج الحكومي لرئيس مجلس الوزراء السابق السيد مصطفى الكاظمي، بلا ت.)، والتي كان اخرها ما تم الاشارة اليه في المنهاج الحكومي للحكومة العراقية الحالية والذي اكدت فيه هدفها في الاسراع بأعمار المناطق المحررة والانتهاء من ملف النزوح بعودتهم الى مدنهم التي نزحوا منها من خلال مايأتي: (1- دعم صندوق اعادة اعمار المدن المحررة ومتابعة عملها وتذليل العقبات التي تواجهها وتنشيط العلاقة مع الجهد الدولي لتسريع عمليات الاعمار 2- تهيئة الظروف الملائمة لعودة النازحين الى مدنهم بتسريع الاعمار المدن المحررة وحل المشكلات الامنية في بعض المناطق ودعم النازحين وحثهم على العودة الطوعية...) (المنهاج الحكومي لرئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، بلا ت.).

كما اشارت المبادئ التوجيهيه الى تحقيق العودة الامنة الى النازحين داخلياً ومناطقهم الاصلية واسترداد ممتلكاتهم وتأمين الظروف الملائمة وايجاد الحلول الدائمة بشكل مستدام وهو بمثابة الحلم والامنية لهم، وان حل مشاكلهم واعطاء النازحين حقوقهم في تقرير مصيرهم هو واجب السلطات الوطنية ويجب بذل الجهود وتوفير الوسائل لتحقيق الحلول الدائمة لازمة النازحين داخلياً (صالح، 2018-2019: 159)، كما ان عمل اللجنة الدولية للصليب الاحمر هو في العودة الامنة للنازحين داخلياً من اجل اعادتهم الى مساكنهم الا ان هناك صعوبات تواجهنا في عمل اللجنة وهي كثرة المخلفات الحربية من جهة والتدمير الكامل لاغلب مساكن النازحين داخلياً من جهة اخرى، وجميع جهود اللجنة تنصب في التعاون مع السلطات المعنية للعمل على ازالة هذه المخلفات واعادة اعمار مناطقهم المدمرة فلا يمكن العودة ولاتوجد خدمات اساسية، وهي تشكل فريق عمل ميداني لمساعدتهم وتلبية احتياجاتهم وهناك نازحين رفضوا العودة فتعمل اللجنة الدولية للصليب الاحمر على مساعدتهم في اندماجهم وعلى سبيل المثال توفير فرصة عمل لهم تمكنهم من البقاء والاندماج وغير ذلك (لاكميني، 2018)، كذلك ما اشارت اليه المبادئ التوجيهية للامم المتحدة بشأن التشريد الداخلي لعام 1998 في البند (28 /1) على انه "يقع على عاتق السلطات المختصة... تمكين المشردين داخلياً من العودة الطوعية امنين مكرمين" (المبادئ التوجيهية للامم المتحدة بشأن التشريد الداخلي، 1998: البند 2/28).

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

والجدير بالذكر ان انشاء المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق كهيئة وطنية مستقلة استناداً الى مبادئ باريس بموجب قانونها المرقم 53 لسنة 2008 المعدل ومن بين المهام التي تقوم بها المفوضية هو تقديم المساعدة للنازحين من خلال مراقبة مدى التزام الحكومة بتنفيذ العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق النازحين داخل العراق وبضمنها عودتهم الامنة الى مدنهم (المفوضية العليا لحقوق الانسان، 2008: قانون رقم 53)، فضلاً عن ان اتفاقيات جنيف الاربع التي انضم اليها العراق بتاريخ 1956/2/14 اشارت في المادة (49) من الاتفاقية الرابعةالى ضرورة اعادة السكان المنقولين الى موطنهم بمجرد توقف الاعمال العدائية، كذلك ما اشارت اليه المادة (13/ثانياً) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على انه " لكل فرد حق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، وفي العودة الى بلده " (الاعلان العالمي لحقوق الانسان، 1948: المادة 13/ثانياً).

2.1.3. ثالثاً: تكوين صورة واضحة عن حالة العودة

ان الحصول على المعلومات عن النازحين العائدين ومناطق العودة من شأنه ان يسهم في اعداد صورة واضحة للجهات الحكومية المسؤولة عن ملف النازحين من خلال تشخيص المشاكل وما يعترض سبيل عودة النازحين عودةً طوعية وامنة بالتالي يسهم في تحقيق اعطاء صورة واضحة لما يجب ان تتخذه الحكومات المحلية والمركزية من جهود من اجل تحقيق ذلك.

2.2. الفرع الثاني: الانشطة الاتفاقية

وتتمثل هذه الانشطة بما يمكن ان يتم توفيره للنازحين العائدين من ضمانات تسهم في تشجيعهم على العودة الى مناطقهم الاصلية التي نزحوا منها حيث ينبغي حماية النازحين العائدين من التهديدات التي يتعرضون لها ومثالها تلك الحقوق المتعلقة في الحق في الحياة والحق في الامن الشخصي وتوفير الضمانات العامة لأمن الاشخاص وعدم التمييز بسبب الجنس او العرق او الدين وحماية الافراد من الاضطهاد نتيجة العودة فضلاً عن ضرورة احترام شرف وكرامة الاشخاص الانسانية، وهذا يلقي على الحكومة المحلية وكذلك الحكومة المركزية القيام بتلك الانشطة وعلى النحو الاتي:

2.2.1. اولاً: الانشطة التي تقوم بها الحكومات المحلية

فمن بين الاتفاقيات التي عقدت في سبيل اعادة الاندماج وتعزيز حماية حقوق النازحين من خلال التأكيد على السلم المجتمعي هي " اتفاقية السلام " حيث رعت لجنة السلام المحلية في تلعفر جلسات الحوار بين فئات المجتمع وبدعم من الحكومة المحلية لضمان اعادة ادماج شاملة ومستدامة للأسر

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

المهجرة والتي وصمت بسبب انتماء احد افرادها لتنظيم داعش، وكونها واحدة من ضمن 24 لجنة سلام محلية في محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار يدعم عملها برنامج الامم المتحدة الإنمائي، اذ تلعب لجنة السلام المحلية في تلعفر دوراً حيوياً في عملية الاندماج من خلال تصميم وتنفيذ النشاطات التي تسهل الحوار والوساطة وبناء الثقة بين مختلف فئات المجتمع، وتهدف هذه الاتفاقية الى: 1- تهيئة المجتمعات المحلية لتقبل إعادة ادماج الأسر النازحة التي وصمت بسبب انتماء احد افرادها إلى تنظيم داعش 2- تضمنت ايضاً حزمة متكاملة لإعادة الدمج المحلي الاجتماعي والاقتصادي في عدة مناطق، وقد أتاحت اتفاقية السلام عودة مئات الاسر التي وصمت بسبب انتماء احد افرادها للتنظيم في الحبانية بمحافظة الأنبار في 26 كانون الثاني (يناير) 2021 و في المحلبية بمحافظة الموصل في 14 تشرين الأول (أكتوبر) 2021 (الأمم المتحدة، 2022).

كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق والمنظمة الدولية للهجرة، بالشراكة مع مكتب مستشارية الأمن القومي، وبمشاركة وزارة الهجرة والمهجرين، والمؤسسات الحكومية المعنية، بعقد ورشة عمل جمعت بين أكثر من 45 من قادة المجتمع ورؤساء العشائر وكذلك السلطات المحلية في محافظة نينوى لورشة هدفت إلى تعزيز التوافق والتقبل المجتمعي بين القادة المحليين لتسهيل عودة وإعادة دمج النازحين العراقيين في مجتمعاتهم.

اكد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق أنّ: "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم بالعمل مع الحكومة العراقية والمنظمة الدولية للهجرة لضمان أن تكون المجتمعات على اطلاع جيد ومهيئة لقبول عودة العائلات النازحة إلى مجتمعاتها الأصلية. يتضمن نهجنا المستدام لتهيئة المجتمع مناقشات مع السلطات المحلية والوطنية حول فرص كسب العيش وخدمات الصحة النفسية وخيارات الإسكان لكل من العائلات العائدة وأفراد المجتمع ".

كما ان بعثة المنظمة الدولية للهجرة في العراق تذهب الى: " إن نهج المنظمة الدولية للهجرة الذي يشمل المجتمع بأسره لتحديد وتسهيل الحلول الدائمة للنازحين العراقيين يتطلب أخذ احتياجات ومخاوف ووعي جميع المتضررين في الاعتبار – وهذا عنصر حاسم في الجهود المشتركة التي تبذلها المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة العراق لحل قضايا الأفراد الذين يواجهون حواجز معقدة للعودة وإعادة الاندماج. إن حسن النية والالتزام بالتماسك الاجتماعي الذي تم إظهاره خلال ورشة العمل له مؤشر يبعث على الأمل لزيادة فرص العمل المشترك للمضي قدمًا ".

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وفي عام ٢٠٢٠ أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق برنامجاً مخصصاً للتماسك المجتمعي مدته خمس سنوات لتعزيز مجتمعات أقوى وأكثر سلمية وتماسكاً في عموم العراق. يدعم مشروع المصالحة وإعادة الإدماج المجتمعي استعداد المجتمع المحلي والعودة وإعادة دمج العائلات ممن يعتقد بإنتماء احد افرادها إلى داعش، والتي غالباً ما تكون من بين الفئات الأكثر تهميشاً وضعفاً، فضلاً عن دعم العائلات المضيفة في مناطق العودة (برامج الامم المتحدة الانمائي في العراق، 2022).

ويجري حاليًا تنفيذ مشروع المصالحة المجتمعية وإعادة الإدماج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (*UNDP*) في العراق، بتمويل من حكومة اليابان، لدعم إعادة دمج 4،000 عائلة في أربع مناطق في محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين من خلال حزمة شاملة من دعم سبل العيش وإعادة تأهيل المساكن ودعم الصحة العقلية والنفسية الاجتماعية للعائدين الذين تعرضوا للنزوح في السابق وأفراد المجتمع المحلي، فبعد الاجتماع الأول الذي عُقد في 31 آذار/ مارس في الحبانية ضمن سلسلة من اللقاءات المجتمعية، عُقد اجتماع ثانٍ في القائم، الأنبار في 11 أيار/ مايو 2022 لأكثر من 65 مشاركًا، لنشر الوعي بين المجتمع المحلي وتشجيع المصالحة والقبول بين العوائل النازحة العائدة ومجتمع العودة، وتُعدُ اللقاءات المجتمعية بالغة الأهمية لضمان المشاركة بالمعلومات فيما يتعلق بالمشاريع التي يتم تنفيذها في المناطق الأربع، والحد من أي وصمة مرتبطة بعودة العوائل وتوخي الوضوح بأَنَّ المشاريع لن تفيد العائدين فحسب، وإنَّما افرادالمجتمعات المحلية أيضًا (برامج الامم المتحدة الانمائي في العراق، 2022).

2.2.2. ثانياً: الانشطة التي تقوم بها الحكومة المركزية

حيث تلتزم الحكومة العراقية ببذلك الجهود التي من شأنها ضمان عودة النازحين الى مناطقهم الاصلية من خلال تطبيق السياسة الوطنية لمعالجة النزوح التي اطلقتها وزارة الهجرة والمهجرين والتي تنبع من حرص الحكومة العراقية على ان اهمية حماية النازحين والعائدين يقع ضمن مسؤوليتها القانونية وتتعهد بالعمل بتقديم جميع التسهيلات الحكومية لعودة النازحين (وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، 2018: 7).

3 .الانشطة التشاورية والانشطة الاخرى

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ان التباحث وتبادل الاراء والافكار بين النازحين من جهة والحكومات المحلية والمركزية من جهة اخرى فيما يتعلق بالمشاكل التي تعترض سبيل عودتهم له دوراً مهماً في رسم خطط العودة الطوعية الامنة للنازحين.

ولغرض بيان تلك الانشطة سنقسم هذا المطلب الى فرعين حيث سنتطرق في الفرع الاول الى الانشطة التشاورية اما في الفرع الثاني فسنتناول الانشطة الاخرى.

3.1. الفرع الاول / الانشطة التشاورية

ويقصد بها تعزيز مشاركة النازحين في القرارات التي تؤثر عليهم بما في ذلك النازحين الذين قد يكونوا مستضعفين او مهمشين على وجه الخصوص والتي يهدف من خلالها الى وضع الاستجابات الفعالة للنزوح الداخلي بناءاً على الفهم الدقيق للاحتياجات الخاصة بالنزوح والتي يواجهها النازحون مقارنة بالمواطنين غير النازحين عن طريق وضع اليات المشاركة وتبادل المعلومات مع النازحين والمجتمعات المتضررة من النزوح (تجميع الممارسات الوطنية لمبادرة المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي، بلا ت.: 37).

لذا فأن عملية التشاور والتروي في اتخاذ القرار ضرورية ايضاً وعن طريقها يتم اخذ القرارات النهائية في شؤون حدوث النازحين ومن مسؤولية السلطات التي تقع على عاتقها ادارة مسألة النزوح ان تتم عمليات المشاورات بالطريق الصحيح وتنص المبادئ التوجيهية على ان القرارات التي تخص النزوح ينبغي ان تتخذها هيئة حكومية لها نفوذ شرعي، اذ تعد من بين افضل الطرق لحماية الناس من النزوح القسري تلك المتعقلة باشراك النازحين في القرارات التي تخص مستقبلهم (معهد بروكنجز، 1999: 37)، كتلك المتعلقة بتوفير فرص العمل وتوفير السكن قبل التفكير في العودة الى اماكنهم التي نزحوا منها.

لذا ازدادت اهمية الحصول على سبل العيش بأعتبارها من العقبات التي تعترض عودة النازحين في العراق لذا فأن الأسر تستكشف افاقها الاقتصادية الرئيسية والزراعية والاعمال الصغيرة ومدى تحسن ادائها في اماكنهم الاصلية وغالباً ما يشمل ذلك القطاعات الزراعية والاعمال التجارية الصغيرة التي تعتمد في كثير من الاحيان على العمالة اليومية (برنامج مراقبة النزوح وتقييم الاحتياجات، 2018: 4)، الامر الذي يقتضي خلق فرص عمل من خلال مشاريع التنمية المجتمعية وتطوير سلاسل قيمة والتدريب على القيادة والبحث مع السلطات المحلية حول تأهيل وترميم البنئ التحتية الاجتماعية والاقتصادية من اجل تحسين فرص كسب العيش (تقرير منظمة العمل الدولية، 2022).

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

حيث نصت المادة (10/ فقرة 1) من المبادئ المتعلقة برد المساكن والممتلكات الى اللاجئين والمشردين الصادر عن لجنة حقوق الانسان (المبادئ المتعلقة برد المساكن والممتلكات الى اللاجئين والمشردين الصادر عن لجنة حقوق الانسان، بلا ت.) على انه "... يجب ان تستند العودة الطوعية الامنة والكريمة الى خيار حر ومطلع وفردي...".

ويدعم برنامج اعادة الاستقرار جهود الحكومة العراقية لتحقيق الاستقرار في المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش الارهابي وفي حزيران (يونيو) 2015، بناءاً على تعهدات المجتمع الدولي انشأ برنامج الامم المتحدة الانمائي برنامج اعادة الاستقرار الفوري للمساعدة في تحقيق استقرار سريع من خلال اربع مسارات عمل وقد حددت النوافذ الاربع التالية على انها ضرورية لتسهيل عودة النازحين واستعادة الثقة بين الحكومة والشعب وهي: (1- اعادة تأهيل الاشغال العامة والبنية التحتية الخفيفة 2- انشطة سبل العيش 3- دعم القدرات 4- التماسك المجتمعي)

وتعمل الشراكة القوية مع الاطراف المعنية المحلية على توجيه عملية تحديد اولويات برنامج اعادة الاستقرار ويقوم البرنامج الانمائي بأجراء تقييمات اولية للاحتياجات بالتعاون مع السلطات المحلية، وتحدد هذه التقييمات احتياجات الاستقرار الملحة و تقوم المحافظات والسلطات المحلية بأعداد المشاريع، مما يؤكد قيادة الحكومة العراقية لعملية الاستقرار، ودعم احياء المناطق المحررة من تنظيم داعش الارهابي وتضطلع المقرات المسيطرة في المحافظات بالمسؤولية الفعلية في محافظات الانبار وديالى وصلاح الدين.

لذلك يجب الحصول على موافقتها بشأن جميع الانشطة التي تتعلق بتحقيق الاستقرار، وفي كركوك تضطلع بهذا الدور اللجنة العامة لاعادة اعمار المحافظات، وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2020 صادقت الحكومة العراقية والشركاء الدوليين على تمديد عمل برنامج اعادة الاستقرار لمدة ثلاث سنوات الى جانب طلب تمويل اضافي بقيمة (660) مليون دولار لتغطية الاحتياجات المتبقية ذات الاولية في المحافظات المحررة من تنظيم داعش الارهابي وهي (الانبار، ديالى، صلاح الدين، كركوك، نينوى)، و يشمل التكليف الموسع لبرنامج اعادة الاستقرار على مايلي: (1- التركيزعلى المناطق التي واجه النازحون صعوبات في العودة اليها 2- اعادة تأهيل البنى التحتية الداعمة للقطاعات الانتاجية كالزراعة والمنشأت الصغيرة والمتوسطة 3- تنفيذ انشطة سبل عيش مستدامة تعزز فرص العمل 4- تعزيز مبادى حقوق الانسان والاستدامة البيئية وادماج الوعي الاجتماعي ومراعاة ظروف النزاعات في جميع

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

قطاعات العمل 5- اعداد استراتيجية خروج واضحة في العام الاخير 2023، ونقل المسؤولية عن تنفيذ انشطة تحقيق الاستقرار الفورية الى حكومة العراق) (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2021: 12).

3.2. الفرع الثاني / الانشطة الاخرى

ان من بين الانشطة الاخرى التي لا بد من مراعاتها لغرض ضمان العودة الطوعية للنازحين الى اماكنهم الاصلية مايلي:

3.2.1. اولاً: عقد دورات تدريبية وتوعوية للقوات الامنية المحلية على حقوق الانسان

ان عقد الدورات والندوات التوعوية من شأنه ان يسهم في رفع مستوى التوعية لدى قوات الامن والجيش ممن هم مسؤولون عن حماية النازحين فضلاً عن تزويدهم بالخبرات والمهارات الفنية والعملية التي تمكنهم من اداء مهام عملهم ومداركة السلبيات وازالة المعوقات في العمل بما يسهم في تعظيم منظومة حقوق الانسان مما يشكل مردوداً ايجابياً في تحسين الصورة الذهنية لرجل الشرطة داخل القطاع الجماهيري الامر الذي ينعكس على مكافحة الخروقات التي قد تحدث في المجتمع.

وانسجاماً مع ذلك تشكلت مديرية حقوق الانسان في وزارة الداخلية العراقية والتي تهدف الى احترام حرية وكرامة المواطن وتعميق الوعي لدى الاجهزة الامنية بأحترام تلك الحقوق والالتزام بحمايتها وزيارة مخيمات النازحين في البلاد للوقوف على احتياجاتهم ذات الصلة بأختصاص وزارة الداخلية والعمل على تأمينها لهم فضلاً عن التعاون والتنسيق مع الوزرات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية التي تعنى بحقوق الانسان في مجال نشر ثقافة حقوق الانسان في العمل الامني من خلال الدورات التدريبية والمؤتمرات والندوات وورش العمل.

حيث يشكل التدريب والتثقيف للقوات الامنية في مجال حقوق الانسان اسهاماً اساسياً في منع انتهاكات حقوق الانسان على الاجل الطويل ويمثل استثماراً هاماً في السعي الى تحقيق وجود مجتمع عادل تحظى فيه جميع المكونات بحقوق الانسان ولجميع الاشخاص.

والجدير بالذكر ان اللجنة الدولية للصليب الاحمر تعتمد على استراتيجية لاعداد دورات للضباط لنشر القانون الدولي الانساني وتحث اللجنة الدول الاطراف المتعاقدة على اقامة الدورات للعسكرين من اجل توعيتهم بالقانون الدولي الانساني وافهام السلطات الامنية بدورها في كيفية حماية مخيمات النازحين (العسلي، 2006: 102-106)، فضلاً عن ان الدراية بالقانون الدولي الانساني يسهل من معرفة كيفية التعامل والمحافظة على حقوق النازحين داخلياً والدفاع عنهم لانها هي المسؤولة عن ذلك وتؤدي اللجنة

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

دورها في ذلك من خلال تقديم المساعدة والاشراف على تطبيق القانون الدولي الانساني (الياسري، 2018: 24-27) فقد اصدرت اللجنة الدولية للصليب الاحمر العديد من الكتيبات والمنشورات في مجال نشر القواعد القانونية الانسانية وهي تخص القوات العسكرية لمسؤوليتهم المباشرة في الحماية والمحافظة على حياتهم (الجنة الدولية للصليب الاحمر، بلا ت.).

3.2.2. ثانياً: اعادة بناء الثقة بين النازحين العائدين والسكان المحليين

ويتم ذلك من خلال التأكيد على التماسك الاجتماعي بوصفه العنصر الاساسي في شبكات العلاقات المستدامة ويمكن ان يكون خطوة نحو المصالحة داخل المجتمعات وفيما بينها وضرورة زيادة الوعي فقد ادئ تنظيم داعش الارهابي وجود انقسامات بين المجتمعات المحلية وفيما بينها الامر الذي يدفع العديد من العائلات الى التردد في العودة الى مناطقهم الاصلية بسبب الخوف من استمرار التمييز والتهميش والاذئ الجسدي او الاعتقاد بالانتماء لداعش (قوة السلام دون عنف، 2022).

لذا كان من الضروري بمكان ان يتم اعادة الثقة بين النازحين العائدين والسكان المحليين ويتم ذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات التي تشجع على الاندماج المجتمعي.

4. الخاتمة

من خلال بحثنا هذا بموضوع الانشطة السابقة للعودة الطوعية والامنة نتوصل الى مجموعة من الاستنتاجات مع ايراد بعض المقترحات وعلى النحو الاتي:

4.1. اولاً: الاستنتاجات

1- من اجل تحقيق العودة الطوعية والامنة للنازحين داخلياً الى مناطقهم الاصلية لابد ابتداءً ان تتوفر لدينا معلومات كافية عن النازحين العائدين ومناطق عودتهم، لما في ذلك من دور في تشخيص المشاكل التي تعترض تحقيق العودة الطوعية والامنة للنازحين لمناطقهم الاصلية.

2- يقع على عاتق الحكومة الوطنية المسؤولية في ايجاد الحلول للمشاكل الجوهرية التي تعترض النازحين بشكل عام واعانتهم على العودة الطوعية والامنة من خلال توفير الظروف المناسبة للعودة، فلا يكفي عودة النازحين بل لابد من النظر في احتياجاتهم الاساسية وتوفيرها وهم يحتاجون الى الدعم الكافي لذلك.

3-ان التباحث وتبادل الاراء والافكار بين النازحين من جهة والحكومات المحلية والمركزية من جهة اخرى فيما يتعلق بالمشاكل التي تعترض سبيل عودتهم له دوراً مهماً في رسم خطط العودة الطوعية والامنة للنازحين.

4-ان قيام الحكومة المركزية مؤخراً بألغاء التدقيق الامني للنازحين يعد اخلالاً بالتزامها السابق الذي تعهدت به في برنامجها الحكومي بأن تكون عودة النازحين مقترنة بتدقيقهم امنياً من جهة ومن جهة اخرى قد يؤدي ذلك الى عودة تسلل عناصر داعش الارهابي مرةً اخرى.

5-يعد التدريب والتثقيف للقوات الامنية في مجال حقوق الانسان اسهاماً اساسياً في منع انتهاكات حقوق الانسان فضلاً عن ان الدراية بالقانون الدولي الانساني يسهل من معرفة كيفية التعامل والمحافظة على حقوق النازحين داخلياً والدفاع عنهم.

4.2. ثانياً: المقترحات

1-نقترح ان تقوم الحكومة المركزية بتوفير الوسائل التشجيعية لعودة النازحين الطوعية والامنة لمناطقهم الاصلية كتوفير القروض التجارية وتوفير فرص عمل للنازحين بصورة عاجلة.

2-ان يكون هناك تنسيق بين الحكومات المحلية والمركزية من جهة والمنظمات الدولية من جهة اخرى بأقامة الورش والدورات المكثفة بين النازحين والسكان المحليين لتشجيع الاندماج المجتمعي بينهم.

3-نقترح بدلاً من قيام الحكومة المركزية بالغاء التدقيق الامني ان تقوم بأتخاذ اجراءات تسهم في اختصار الوقت الذي يستغرقه التدقيق الامني من خلال زيادة اعداد الكوادر العاملة في هذا الجانب من جهة وتطوير قابلياتهم الفنية والادارية من جانب اخر مع فرض نوع من الرقابة لضمان تحقيق ذلك.

المصادر

[1] الأمم المتحدة الإنمائي. (2021). برنامج إعادة الاستقرار للمناطق المحررة (تقرير الربع الثاني 2021) حتى 30 حزيران 2021.

[2] الأمم المتحدة. (1948). الاعلان العالمي لحقوق الإنسان.

[3] الأمم المتحدة. (1998). المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن التشريد الداخلي.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (تاريخ الوصول). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الداعم لإعادة

الإدماج للأسر التي وصمت بسبب انتماء أحد أفرادها إلى داعش في مؤتمر السلام المحلي في العياضية، تلعفر. *https://www.undp.org/ar/iraq/press-releases*

[5] الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة التخطيط. (2014). المسح الوطني للنازحين في العراق.

[6] جهاكير، علي عباس (مدير عام دائرة شؤون الفروع في وزارة الهجرة والمهجرين). (2022، 2 نوفمبر). تصريح لصحيفة السفير. *https://ambassadornews.org*

[7] السوداني، محمد شياع، رئيس مجلس الوزراء. ورقة المنهاج الوزاري – المحور التنفيذي (المنهاج الحكومي).

[8] صالح، علي عريان. (2019). النزوح الداخلي وأثره في الأمن الوطني العراقي [رسالة ماجستير]. معهد العلمين للدراسات العليا.

[9] العسلي، محمد حمد. (2006). دور الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في تطوير ونشر القانون الدولي الإنساني. مراكش، المملكة المغربية.

[10] فالح، عمار دعير. (2017). الحماية القانونية للنازحين داخلياً: حالة العراق نموذجاً [رسالة ماجستير]. معهد العلمين للدراسات العليا.

[11] قانون المختارين رقم 13 لسنة 2011 المعدل.

[12] الكاظمي، مصطفى، رئيس مجلس الوزراء السابق. المنهاج الحكومي.

[13] اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (تاريخ الوصول). العديد من الإصدارات المنشورة على الموقع الرسمي للجنة الدولية للصليب الأحمر. *https://www.icrc.org/ar*

[14] لجنة حقوق الإنسان. (تاريخ الإصدار). المبادئ المتعلقة برد المساكن والممتلكات إلى اللاجئين والمشردين.

[15] مبادرة *GP20*. (تاريخ الوصول). تجميع الممارسات الوطنية لمبادرة المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي.

[16] مركز الميزان لحقوق الإنسان. (2008). سلسلة القانون الدولي الإنساني: النازحون "المشردون داخلياً في القانون الدولي الإنساني" (الإصدار 8).

[17] معهد بروكنجز. (1999). كتيب تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي: مشروع النزوح الداخلي.

[18] منظمة العمل الدولية. (تاريخ الوصول). سبل كسب العيش والانتعاش الاقتصادي تعزيز التماسك

الاجتماعي وقدرة المجتمع على مواجهة الأزمات في اليمن. *https://www.google.com/search*

[19] منظمة الهجرة الدولية. (2018). التقرير النهائي لمنظمة الهجرة الدولية في العراق، برنامج مراقبة النزوح وتقييم الاحتياجات، العراق– بغداد.

[20] منظمة الهجرة الدولية. (2018). رصد النزوح وتقييم الاحتياجات: التقرير النهائي لمنظمة الهجرة الدولية في العراق. *https://iraqdtm.iom.int*

[21] نظام المختارين رقم (7) لسنة 2014.

[22] الياسري، اسراء صباح. (2018). التنظيم الدولي للمناطق المحمية: دراسة في ضوء القانون الدولي الإنساني. المركز العربي للدراسات والبحث العلمي، القاهرة، مصر.